الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الخميس**

25 **ذو القعدة** 1438 –17 **أغسطس** 2017

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 4 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 6 |

# «حقوق الإنسان»:تصريح تيلرسون عن الحريات في السعودية «غير دقيق»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 25 ذو القعدة 1438هـ - 17 أغسطس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/23491978

الدمام- منيرة الهديب

وصف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في السعودية الدكتور مفلح القحطاني، تصريح وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون الأخير، حول عدم التزام السعودية مع عدد من الدول بحرية الأديان بـ«غير الدقيق». يأتي ذلك بعد تقديم تيلرسون تقرير الخارجية السنوي بشأن الحريات الدينية بموجب قانون 1998.وأوضح القحطاني في تصريح لـ«الحياة» بأن ما تطرق إليه وزير الخارجية الأميركي عن الحريات الدينية في السعودية غير دقيق ولا يعكس الواقع، ومثل هذه التقارير تصدر لتحقيق أهداف محددة، ولتلبية متطلبات قانونية وإجرائية داخل الولايات المتحدة الاميركية نفسها، وأضاف: «مضمون التقرير في ما يتعلق بالسعودية لا يتطابق بالضرورة مع ما نسمعه من بعض المسؤولين الأميركيين، وليس صحيحاً أن السعودية تستخدم قوانين مكافحة الإرهاب لاستهداف الشيعة والملحدين.«

# احذر.. 14 نقطة" تُعرِّضك للمُساءلة وتجعلك مخالفاً لنظام حماية الطفل

المصدر: جريدة تواصل الخميس 25 ذو القعدة 1438هـ - 17 أغسطس 2017م
/http://twasul.info/883793

**تواصل – فريق التحرير:**

كشفت هيئة حقوق الإنسان، عن 14 نقطة يعد مرتكبها مخالفاً لنظام حماية الطفل بالمملكة، وذلك وفقاً للمرسوم الملكي رقم: (م/14) والصادر بتاريخ 1436/12/3هـ.

وأكدت الهيئة في منشور عبر حسابها الرسمي بـ"تويتر" أن المادة الثالثة من نظام حماية الطفل بالمملكة، حددت النقاط التي تعد إيذاءً للأطفال أو إهمالاً لهم، وهي 14 نقطة، وقالت إن من يقع فيها يعد مرتكباً لأحد انتهاكات حقوق الإنسان للطفل بالمملكة، ومخالفاً لنظام حمايته.

واستعرضت الهيئة النقاط الـ 14 كالآتي:

1. إبقاؤه دون سند عائلي
2. عدم استخراج وثائقه الثبوتية أو حجبها أو عدم المحافظة عليها
3. عدم استكمال تطعيماته الصحية الواجبة
4. التسبب في انقطاعه من التعليم
5. وجوده في بيئة قد يتعرض فيها للخطر
6. سوء معاملته
7. التحرش به جنسياً أو تعريضه للاستغلال الجنسي
8. استغلاله مادياً أو في الإجرام أو في التسول
9. استخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته أو تؤدي إلى تحقيره
10. تعريضه لمشاهد مخلة بالآداب، أو إجرامية، أو غير مناسبة لسِنّه
11. التمييز ضده لأي سبب عرقي، أو اجتماعي، أو اقتصادي
12. التقصير البيّن المتواصل في تربيته ورعايته
13. السماح له بقيادة المركبة دون السن النظامية
14. كل ما يهدد سلامته أو صحته الجسدية أو النفسية

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# سعوديون يستبشرون بـ"صندوق النفقة" في تعزيز الاستقرار المجتمعي

المصدر: جريدة الحياة الخميس 25 ذو القعدة 1438هـ - 17 أغسطس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/23490088

الرياض - الجوهرة الحميد

استبشر السعوديون خيراً بقرار مجلس الوزراء الأخير الصادر في 7 آب )أغسطس) الجاري، القاضي بتنظيم صندوق النفقة الذي يسهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي ويحمي الأسرة، مستهدفاً مختلف فئات المجتمع التي يكون أحد أفرادها طرفاً في قضية نفقة تؤهله للاستفادة من الصندوق، شاملة جميع سكان المملكة، خصوصاً النساء، لتأمين الحياة الكريمة لهن ولأبنائهن، وعلى رأسهن المطلقات اللاتي يعانين من صعوبة ملاحقة بعض الأزواج المماطلين واستجدائهم في سبيل دفع النفقة الواجبة عليهم على أبنائهم.

وعبّر السعوديون عن سعادتهم بهذا القرار الذي وصفوه بالسديد والخطوة الجبارة، وقال المحامي محمد اللاحم، إنه خطوة جبارة لا يدركها إلا النساء المطلقات اللاتي يعاني بعضهن كل شهر من ملاحقة طليقها لأجل ٥٠٠ ريال لأطفالهن.

وأضاف في تغريدة له عبر «تويتر»: «القرار مر بمراحل عدة واطلعتُ على مشروع نظامه وإجراءاته، وكان مدعوماً بشكل مباشر وشخصي من نائب خادم الحرمين الشريفين الأمير محمد بن سلمان حتى صدر.»

ووصف المواطن عبدالعزيز المبارك القرار بأنه انتصار لمستحقي النفقة لردع المماطلين، وسيوفر الكثير ويقلل الضغط على محاكم التنفيذ.

وأشار المحامي إيهاب أبوظريفة إلى أنه «مبادرة اجتماعية تشكر عليها وزارة العدل، وأتمنى أن يتم تفعيلها في أسرع وقت لتحقق الغرض المنشود منها.»

بدوره، قال المحامي حمود الخالدي: «إن الصندوق سيحل كثيراً من حاجات النساء أثناء النظر في دعاويهن، وتشكر الأيادي المعالجة والمهتمة بأمر تحقيق العدالة الناجزة، بُوركت مجهوداتكم.»

أما الدكتور تركي الرشيد فقال: «أسعدني الإعلان عن صندوق النفقة، والذي يدل على تحسس حاجات المواطنين الفعلية ويخدم فئة كبيرة ويخفف عليها وطأة الحاجة والعوز». فيما أشادت الكاتبة أميمة الخميس به، مشيرة إلى أنه خطوة تاريخية مهمة تجاه نفقة النساء، متسائلة: «هل تتم الاستعانة بدراسة علمية تحدد قدر الكفاية في النفقة»؟

ويهدف صندوق النفقة الذي سيخصص له مجلس إدارة برئاسة وزير العدل وممثلين عن ثلاث جهات حكومية، وثلاث جهات أخرى من القطاع الخاص، إلى ضمان صرف النفقة للمستفيدين من دون تأخير، إذ تعد النفقة المال الواجب على الشخص إنفاقه على من يستحق شرعاً، وهو صندوق مالي ذو شخصية اعتبارية، ومقره وزارة العدل، ويجوز إنشاء فروع له ومكاتب داخل المملكة.

وستتم الاستفادة من الصندوق عبر تقديم طلب وفق نموذج سيتم إعداده لهذا الغرض، شريطة إرفاق ما يثبت الاستحقاق من أوراق ومستندات التي ستحددها اللائحة.

ويأتي قرار إنشاء الصندوق في إطار مبادرات وزارة العدل في برنامج التحول الوطني، التي تهدف إلى تولي الصرف على المستحق للنفقة لحين الفصل في القضية المنظورة في المحكمة، ولن يعتمد الصندوق على الدعم الحكومي في تمويله، بل سيتعدى ذلك إلى تفعيل الدور المجتمعي، وكذلك الجهات الخيرية، كما ستعمل العدل على إيجاد منافذ دعم مختلفة له مستقبلاً لضمان استدامته، وخدمته أكبر عدد ممكن من الحالات التي تستدعي الدعم، وهذه من أولى أهدافه التي أنشئ من أجلها.

ويتولى الصندوق الصرف على المستحق للنفقة لحين الفصل في القضية المنظورة من المحكمة، في حال توفير الدعم المادي اللازم لإعانة المرأة وأولادها بحسب الحاجة خلال فترة التقاضي في حالات الطلاق التي لا يؤمن فيها الرجل النفقة لزوجته وأولاده، وذلك لحين إصدار الحكم بالطلاق، والبدء بتنفيذ حكم النفقة، على أن يقوم الزوج بسداد النفقة

المدفوعة من الصندوق، إضافة إلى توفير الدعم اللازم لإعانة المرأة أولادها في حال إعسار الزوج عن دفع النفقة، أو في حال عدم تمكّن أي فرد (رجلاً أم امرأة) من إعالة نفسه بنفسه، ولا يقوم أحد من أولاده بإعالته، وهنا يقوم الصندوق بصرف النفقة بقرار من القاضي إلى حين الفصل في القضية.
كما تهدف الوزارة من خلال هذا الصندوق إلى تفعيل الدور المؤسسي الاجتماعي للوزارة، وإنشاء صندوق نفقة مستدام يسهم في تحسين جودة المعيشة، وضمان العيش الكريم للمرأة، إذ إن عدم توفير الدعم المادي اللازم للأم وأولادها خلال فترة التقاضي في حالات الطلاق سيؤثر في قدرة الأم في تأمين لقمة العيش الكريم وملجأ للعائلة في حال عدم حصول المرأة على الدعم اللازم من أهلها أو أفراد عائلتها.
ويعتمد الصندوق على التمويل الذاتي، بحيث يمول الصندوق نفسه إلى أقصى مدى ممكن، وذلك بعد إنشاء الوزارة للصندوق وتوفير التمويل الأولي له، وهي الدفعة التأسيسية، إذ خُطط لاستمرار تمويل الصندوق من مصادر دخل مختلفة لدعم وضمان استدامة الصندوق وتمكينه من التصدي للمخاطر المالية غير المخطط لها.
وأوضح وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني، أن من المقرر أن يتولى الصندوق الصرف على المستحقين للنفقة في الحالات التالية: الأولى تتعلق بمن صدر له حكم قضائي باستحقاقها ولم ينفذ لغير عذر الإعسار، والثانية من صدر له أمر قضائي بالنفقة ولا تزال مطالبته بها منظورة أمام المحكمة، والثالثة من يحدد مجلس إدارة الصندوق صرف نفقة موقتة لها، وسيتعين على الزوج المحكوم عليه بالنفقة سداد المبلغ المحكوم به عليه، والذي سبق أن دفعه الصندوق نيابة عنه.
وأشار الصمعاني إلى أن صندوق النفقة ستكون له موارد مالية رئيسة، منها الأموال التي تُسهم بها الدولة إعانة، والتبرعات والمنح والهبات والوصايا والأوقاف، وأي موارد أخرى يقرر مجلس إدارة الصندوق قبولها بما لا يخالف الأنظمة والتعليمات، لافتاً إلى أن هذا التنوع في المورد المالي يسهم في ضمان استدامة الصندوق لخدمة أكبر عدد ممكن من الحالات التي تستدعي الدعم، وعدم الاعتماد فقط على الدعم الحكومي.

الحياة
AL HAYAT

# «الدفاع المدني» تجند 17 ألف إطفائي لحماية الحجاج من المخاطر

المصدر: جريدة الحياة الخميس 25 ذو القعدة 1438هـ - 17 أغسطس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/23488328

مكة المكرمة - «الحياة»
جندت المديرية العامة للدفاع المدني أكثر من 17 ألف من رجالها مدعومين بأكثر من ثلاثة آلاف آلية ومعدة متطورة، لحماية الحجاج من المخاطر في أعمال ومناطق الحج.
وأكدت المديرية في مؤتمر صحافي عقدت اليوم (الأربعاء)، جاهزيتها لمواجهة الطوارئ والحفاظ على سلامة الحجاج في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة، من خلال خطط يشارك فيها أكثر من 32 جهة حكومية واستشارية.
وأكدت استحداث تقنيات في الخرائط الرقمية لمنطقة المشاعر لتوضيح المتغيرات التي تستجد باستمرار على المنطقة، لافتة إلى استخدام التطبيقات الذكية في تحديد المواقع والاستدلال على مواقع الحوادث والوصول لها بسهولة، فيما يستخدم هذا العام تطبيق لتحديد المواقع والاستشعار لأكثر من ثلاثة آلاف موقع داخل المشاعر المقدسة والاستدلال عليها والوصول لها بأقرب وقت.
وأكد قائد قوات الدفاع المدني في الحج اللواء حمد المبدل أن الدفاع المدني أنهى منذ أسبوع الترتيبات لانتشار القوات المشاركة في تنفيذ الخطة العامة للطوارئ بالحج، لمواجهة المخاطر الافتراضية التي تضمنتها الخطة.
من جانبه، أوضح مساعد المدير العام للدفاع المدني للسلامة اللواء فهد الموسى، أن خطتهم تحوي مهام وتعليمات السلامة لجميع العاملين في المشاعر المقدسة، وتم رفعها على موقع الدفاع المدني، ومنها منع إغلاق مخارج الطوارئ، والتأكيد على وجود اشتراطات السلامة في المخيمات ومساكن الحجاج، وتعميم هذه التعليمات على مؤسسات الطوافة وتصميم وتنفيذ مواد للتوعية بأضرار المخالفات لتعليمات الدفاع المدني بلغات عدة وطرحها على الحجاج وتقديم الرسائل التوعوية بمختلف الوسائل الإعلامية وبثها في الشاشات في الحرمين الشريفين.
واستعرض قائد الدفاع المدني في مشعر منى العميد حمود الفرج الخطة التفصيلية لقيادة المشعر، مبيناً أنها تقوم على مرتكزات أساسية تتضمن الجانب الوقائي قبل وقوع الخطر من خلال التحليل حيث يعمل الدفاع المدني منذ حج العام

الماضي على المسح الجيولوجي للمواقع الحرجة والقيام بعملية مسح المنطقة بواسطة فريق السلامة والإطفاء والحماية المدنية والتفتيش الدوري، للتأكد من التزامها بمتطلبات السلامة.
من جهته، أبان قائد الدفاع المدني في مشعر عرفة العميد عبدالله الحماد أن الدفاع المدني يقوم برقابة دائمة ومتابعة لتوجه جزء كبير منهم لجبل الرحمة لوقت طويل والبعض الآخر لمسجد نمرة، إذ وضعت أبراج مجهزة بمشعر عرفات بكل زواياه واستبدال الخيام التقليدية بمخيمات معالجة ذات جودة ومقاومة عالية مع إنجازات قطار المشاعر، والذي ساعد في سرعة نقل الحجاج.
فيما أفاد مدير الإدارة العامة للدفاع المدني في مكة المكرمة العميد علي المنتشري، بتخصيص قوة الحرم الشريف والتي تتكون من 60 فرقة تتمركز في الحرم لتقديم المساعدة للحجاج المرضى خارج الحرم، ويتم دعمها من قوة الإسناد من المشاعر.

# «الصحة» تُدشن مشروع إستراتيجية تطوير منظومة التطوع الصحي بالمملكة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 25 ذو القعدة 1438هـ - 17 أغسطس 2017م
http://www.alriyadh.com/1617028

الرياض - واس
دشنت وزارة الصحة بحضور معالي الوزير الدكتور توفيق الربيعة مشروع استراتيجية تطوير منظومة التطوع الصحي بالمملكة كأحد مسارات برنامج المشاركة المجتمعية بـ "الصحة."
ويأتي هذا المشروع معززا للشراكة المجتمعية بين القطاعات الثلاث في التطوع الصحي وخدمة المجتمع. وتفعيل دور الممارسين الصحيين في تقديم الخدمة التطوعية الصحية، ومحققا لرؤية المملكة 2030.
ويهدف المشروع إلى معرفة واقع التطوع الصحي في المملكة وتحديد اصحاب المصلحة وأدوارهم في التطوع الصحي، وبناء استراتيجية تطوير منظومة التطوع الصحي وتحديد أولويات مبادرات التدخل وتحديد نماذج تطوعية للممارسين الصحيين وجمع عدد من التجارب العالمية في التطوع الصحي.
وقد أقام فريق المشروع عقب التدشين ورشة عمل مع أصحاب المصلحة كأولى فعاليات هذا المشروع وبرامجه لدراسة الواقع وتحديد الاحتياج وتعميق التعاون وتعظيم الأثر للتطوع الصحي في المملكة، شارك فيها معالي وزير الصحة، وقد أثمرت الورشة في تعزيز سبل التعاون والتنسيق والتواصل بين الجميع.
حضر حفل التدشين عددا من الجهات ذات العلاقة الحكومية والخيرية والخاصة والأفراد، كالهيئة السعودية للتخصصّات الصحية وهيئة الهلال الأحمر السعودي ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وعددا من كليات الطب والمستشفيات الجامعية والمراكز التطوعية والجمعيات الصحية الخيرية وعددا من الفرق الطبية التطوعية ومستشفيات القطاع الخاص.

# مكافحة "الجريمة الوافدة".. الجميع مسؤول!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 25 ذو القعدة 1438هـ - 17 أغسطس 2017م
http://www.alriyadh.com/1617099

حقيق - مناحي الشيباني

استكمالا لما عرضناه في الجزء الأول من هذا التحقيق من اعترافات عدد من الموقوفين من العمالة الوافدة لـ"الرياض " حول دوافع وأسباب ارتكابهم للجريمة وانعكاس البيئات والظروف التي قدموا منها في تحولهم من باحثين عن لقمة العيش إلى مجرمين، تظهر الدراسات الاجتماعية والأمنية الكثير من الأسباب المؤدية للظاهرة الإجرامية بشكل عام، ومن تلك الأسباب توفر بعض العوامل المؤدية لها في كثير من العاملين القادمين للمملكة والمتورطين في ارتكاب الجريمة.

وفي الجزء الثاني من هذا التحقيق نستعرض أسباب الجريمة ودوافع مرتكبيها ومن يقف خلفها والحلول المقترحة للحد منها ومسؤولية كل جهة في ذلك.

عوامل شخصية

قد تدفع الضائقة المالية التي يمر بها شخص ما إلى ارتكاب جرائم متعددة، ولا سيما إذا وجد سهولة في اقترافها أو رفقاء السوء الذين يشاركونهم، كذلك الحال بالنسبة للمفرج عنهم من السجون من بلدانهم أو النوعيات الخطرة الذين لا يجدون عملاً فيلجؤون لارتكاب الجرائم طلباً للمال وانتقاماً من مجتمعاتهم ومن أمثلة ذلك ظاهرة ارتكاب الوافدين للجرائم بعد هروبهم من الضائقات المالية في بلدانهم والفقر والمجاعة وغيرها ومعرفتهم بأن مدة بقائهم محدودة في المملكة سواء بانتهاء فترة الإقامة أو مخاوفهم من ضبطهم فيلجؤون لارتكاب جرائم السرقات والسطو المسلح أو التسول وغيرها وهذا ما أكدته السجلات الأمنية.

المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة

وهنا يظهر لنا أن غالبية مرتكبي تلك الجرائم من الوافدين ممن مستوياتهم الثقافية والعلمية متدنية ومنخفضة..

كما تساعد البيئات الفقيرة التي كانت تسكنها العمالة الوافدة قبل قدومها للمملكة وأيضاً الأحياء العشوائية والسكن غير الصحي الذي تقطنه العمالة عند قدومها باعتبارهم أنه سكن مؤقت قبل مغادرتهم لبلدانهم وهذا قد يؤدي إلى انتشار ظاهرة إجرامية، مثل جرائم السرقات بإكراه، أو الاغتصاب، بل قد يؤدي لنشوء ظروف جديدة بمكان ما إلى ظهور ظاهرة إجرامية، مثل ظهور أحياء تنتشر فيها مصانع الخمور أو كثرة المحال التجارية التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة السرقات.

تأثير البطالة

ويؤدي انتشار البطالة، بين العمالة القادمة للعمل في بلدانهم، وعدم وفرة العمل الشريف، وربما استمرار البطالة عند القدوم وعدم حصول الوافد على عمل كما كان متوقعاً قبل الوصول إلى بزوغ الظواهر الإجرامية المختلفة بين المقيمين ومن أبرزها ترويج الخمور والسرقات وصناعة المسكرات وجرائم التزييف وغيرها بغرض الكسب السريع قبل المغادرة والعودة لبلادهم، ومحاولة تقليل الخسارة المادية التي دفعوها حتى وصلوا إلى هنا.

كما أن العوامل الاقتصادية من شأنها أن تؤدي إلى نشوء ظاهرة إجرامية مثل تحرير التجارة، والسماح للأجانب بتكوين شركات توظيف أموال، قد يؤدي إلى ظهور "ظاهرة النصب" أو ظاهرة تهريب الأموال" وغيرها، إضافة إلى ارتفاع المعيشة في المكان الذي يقيم فيه الوافد، وقلة الدخل لديه والتي تدفعه لارتكاب جرائم السرقة والنصب والاحتيال وغيرها.

من يوقف الجرائم الوافدة..؟

أخيراً.. نطرح بعض الحلول المقترحة من واقع تحليلنا لمشكلة جرائم العمالة الوافدة ونحن على يقين أن الجهات الأمنية لديها الكثير من الحلول لمواجهة هذه المشكلة للحد من مخاطر الجريمة الوافدة ومن تلك الاقتراحات والتي تناولتها العديد من دراسات الجريمة نذكر:

- تكثيف الحملات التفتيشية بجميع مناطق ومحافظات المملكة.
- الاستقدام يكون وفق المعيار العالمي للسلام والابتعاد عن الاستقدام من الدول التي تفتقد لمعيار السلام العالمي.
- وتفعيل تنفيذ العقوبات التعزيرية لتقليص العمالة الوافدة في السجون من خلال مضاعفة عقوبات الغرامات بدلاً من الحكم عليهم بالسجن مدة طويلة ثم ترحيلهم ووضعهم على قائمة الممنوعين من الدخول إلى المملكة.

- وزيادة الصلاحيات الإدارية للعاملين بإدارات الوافدين وذلك للحد من مخالفة نظام الإقامة والتي تسبب الكثير من الجرائم.
- وضع خطط إستراتيجية وطنية للاستقدام والاستفادة من التجارب الماضية في مجال مكافحة الجريمة الوافدة.
- الاستفادة من التجارب الدولية لبعض الدول، لكي تصبح مساهمة الوافدين إيجابية على المستوى التنموي ولضمان انخفاض معدلات الجريمة الوافدة إلى أدنى مستوى ممكن.
- ضرورة ترشيد الاستقدام وفق الاحتياج الفعلي والتنسيق مع الدول المصدرة للعمالة للحصول على نوعيات تحقق مقاصد التنمية في المملكة.
- العمل على إيجاد نظام يحمل دول العمالة المخالفة تكاليف ترحيلهم، وإقامتهم.
- إلزام الشركات الكبرى ومؤسسات ومكاتب الاستقدام بطباعة كتيبات إرشادية توضح للعمالة القادمة للبلاد أنظمة وقوانين المملكة والعقوبات الصادرة بحق مخالفيها.
- إلزام الشركات الكبرى والمؤسسات بمراقبة عمالتها لتخفيف العبء على الجهات الأمنية في هذا المجال.
- إلزام شركات الحج والعمرة بترحيل من قدموا بتأشيرة حج أو عمرة فور انتهاء مناسكهم ومراقبة من قدموا للمملكة عن طريقهم.
- الحد من استقدام الجنسيات التي كثر ارتكابهم للحوادث الجنائية والإخلال بأمن هذا البلد، واستبدالهم بعمالة من دول أخرى يتحقق فيها معيار السلام العالمي.
- إنشاء شركات استقدام أهلية تقوم باختيار وتأهيل القوى العاملة واستقدامها للقضاء على الوسطاء وعدم الاستقدام المباشر من قبل المواطنين، وأن قيام مثل هذه الشركات الأهلية للاستقدام يقضي على عمليات شراء التأشيرات والتستر التجاري والعاملين لحسابهم الخاص.
- عدم منح عوائل الجنسيات الأجنبية التي اتضح كثرة ارتكابهم للحوادث الجنائية تأشيرة دخول إلا لأصحاب المهن العليا كالطب، الهندسة وما في حكمها.

الظروف «السياسية والاقتصادية» في دول الاستقدام تلقي بظلالها!..

وفقاً لعدد من الدراسات فإن كثرة الحروب والمجاعات في البلدان التي تأتي منها العمالة، إلى جانب انعدام الأمن في الدول التي قدموا منها، قد يؤدي إلى رغبته في ارتكاب جرائم السرقة أو الانتقام أو غيرها لمواجهة الضغوط النفسية التي يعيشها تباعاتها، وتفكيره الدائم في وضع أسرته في الخارج، تؤثّر على حالته النفسية والمزاجية ويترتب عليها أمراض نفسية خطيرة، منها العدوانية ومحاولة التنفيس في القريبين منه.

وبالغوص في أصل ظاهرة الجريمة الوافدة ومسبباتها ومن خلال هذا التحقيق، ولقائنا بعدد من المتورطين في الجرائم من جنسيات مختلفة ومقارنتها بالأسباب المؤدية للظاهرة الإجرامية بشكل عام توصلنا لعدة أسباب إدارية إضافة للإسباب الاجتماعية السابقة الذكر ومن تلك الأسباب:

زيادة استقدام العمالة بطريقة "غير محكمة" وبعيدة عن الشروط والمواصفات ويعتبر ذلك سبباً مباشراً في ارتفاع معدلات الجريمة الوافدة، إضافة إلى ذلك فإن الاستقدام من بلاد تفتقد لمؤشر السلام العالمي وهو مؤشر يهتم بتحديد قائمة الدول الأخطر في العالم، والدول الأكثر أمناً، ويظهر مؤشر السلام تأثير العنف على الاقتصاد العالمي، وتولى مؤشر السلام عام 2016 مهمة النظر في شؤون 163 بلداً وتفحص حالتها السلمية السياسية.

ويشير مؤشر السلام أن شدة الحروب والعنف وتردي أوضاع السلام منقطع النظير الذي حصل خلال الـ10 سنوات الماضية مردّه بشكل كبير إلى تفاقم الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويؤكد المؤشر أنه "مع استمرار وتفاقم الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يزداد احتمال نشوب الحروب بالوكالة بين الدول وبعضها بعضاً."

وقد تجلت نتائج العنف في أعداد اللاجئين والمشردين داخلياً، فمع بداية 2015ضربت الأعداد رقماً قياسياً قوامه 59.5 مليون شخص (أي شخص واحد من بين كل 122 شخصاً على الأرض) يتوزعون ما بين لاجئ ومشرد أو طالب لجوء.

ومن الأسباب كذلك عدم وضع شرط المستوى التعليمي للعامل المستقدم والخبرة يؤدي لاستقدام عمالة رديئة، وعدم إلزام الدول المصدرة للعمالة بجلب عمالة نوعية ومرتفعة التعليم يصعد من احتمالية تفشي الجريمة الوافدة.

ومن الأسباب أيضاً نظرة بعض الشركات إلى العمالة "نظرة دونية" وعدم إعطائهم مستحقاتهم ورواتبهم وإجازاتهم طبقاً للتعليمات والأنظمة السائدة مما يجعلهم يلجؤون إلى أعمال غير مشروعة في سبيل الحصول على لقمة العيش.

# الحميدي: السعودية تدعم السلام العالمي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 25 ذو القعدة 1438هـ - 17 أغسطس 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1565573

« A
» عكاظ» (باكو@OKAZ_online )
أكد عضو مجلس الشورى عضو اللجنة الاستشارية لمشروع رسل السلام صالح بن عبدالعزيز الحميدي، أن الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتعزيز السلام والتسامح والتعايش، تنبثق من رسالتها كدولة شرفها الله بخدمة الحرمين الشريفين، وتحتضن قبلة المسلمين، لافتاً إلى حرص المملكة على إرساء أسس السلام في جميع أنحاء العالم من خلال عدة مجالات منها المشروع الكشفي العالمي «رسل السلام» الذي انطلق من المملكة عام 2011 برعاية ودعم وفكرة من حكومة المملكة حتى بلغت ساعات العمل فيه حتى الآن أكثر من 756 مليون ساعة عمل من خلال أكثر من 300 ألف مبادرة في أكثر من 160 دولة.
وأعرب الحميدي خلال مشاركته في المؤتمر الكشفي العالمي الـ41 المنعقد حالياً في أذربيجان، عن سعادته وهو يجد التوسع في المشروع من خلال عرض الدول المشاركة بالمؤتمر لمبادراتها في مشروع رسل السلام، إضافة إلى الحضور الفاعل للصندوق الكشفي العالمي الذي خصص معرضا للمشروع.

# 79% من الأسر لا تراقب أبناءها في مواقع التواصل

المصدر: جريدة الوطن الخميس 25 ذو القعدة 1438هـ - 17 أغسطس 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=312508&CategoryID=3

**الدمام: سمية السماعيل** 2017-08-17 2:59 AM
بيّنت دراسة أعدها الباحث فيصل المنيع العام الحالي 2017، بعنوان «وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في إحداث الاغتراب الاجتماعي»، والصادرة من جامعة نايف للعلوم الأمنية، عدم اهتمام 79.3% من الأسر بأبنائها خلال استخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي .
تغيير الهوية
أوضحت الدراسة التي طبقت على 420 من الطلاب الملتحقين بالسنة الأولى المشتركة بجامعة الملك سعود، واستخدمت المنهج الوصفي، أن وسائل التواصل الاجتماعي أسهمت في تغيير هوية العلاقة الاجتماعية، إذ اتضح أنه كلما زاد إسهام وسائل التواصل الإلكتروني، ازداد شعور الفرد بالاغتراب الاجتماعي بصورة عامة في أبعاده.
وقد حددت الدراسة 4 آثار سلبية تتمثل في ضعف الروابط التي تربط الشباب بأسرته، وظهور ظاهرة الاغتراب في بعض مستخدمي وسائل التواصل الإلكتروني، وأيضا تؤدي إلى الإدمان نظرا لجلوس المستخدم أكثر من 3 ساعات، فضلا عن ارتباطها بالفكر الإرهابي. وأشارت الدراسة إلى أن الفئة العمرية الأكثر ميلا لاستخدام مواقع الترفيه والتسلية تراوح بين 15 و25 عاما وبأسماء مستعارة .
الاغتراب الاجتماعي
أكدت الدراسة أن مواقع التواصل تعمل على تعميق ظاهرة الاغتراب الاجتماعي، خلال التأثير على الخصائص التي تصاحب هذه الظاهرة، وهي تفكيك مفهوم الهوية التقليدي، وذلك لأن مرتاديها في كثير من الأحيان يستخدمون أسماء

مستعارة ووجوها ليست لهم، وبعضهم لديه أكثر من حساب وبأكثر من هوية وفقا لغاياتها، موضحة أن المجتمعات أحدثت نوعا من التفكيك والتشتيت في العالم الواقعي، وإضعاف الانتماءات الوطنية لمصلحة انتماءات افتراضية .

أسباب الاغتراب

حددت الدراسة 3 أسباب لاغتراب الشباب، أبرزها مرحلة المراهقة، وهي طبيعة النمو، مما ينعكس على الشخص الإحساس بالاغتراب، ويُعزى الاغتراب إلى الظروف الحضارية التي يعيشها الفرد وتؤثر في تنميته، وأخيرا إحباطات الطفولة وأساليب التنشئة الاجتماعية، وكذلك العوامل المعرفية والوجدانية والشخصية .

توعية الأسر

أوصت الدراسة بتوعية الأسر بالعمل على احتواء أبنائها ومشاركتهم في الحوار الأسري، بما يقلل من استخدامهم وسائل التواصل الإلكتروني، وتنويع الأنشطة التي يمارسها الأبناء في اليوم الواحد لتقليل شعورهم بالروتين، وحث الأسر على ترغيب الأبناء وتحفيزهم على بناء علاقات اجتماعية واقعية، وعدم إدمان العلاقات الاجتماعية الافتراضية، وأيضا طرح أفكارهم ومناقشتها مع الأسرة، بما يعزز من اندماجهم الاجتماعي، وتقليل شعورهم بالعزلة .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# »العمل": نصف مليون لم ينهوا إجراءات تسجيلهم في • حساب المواطن «

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 25 ذو القعدة 1438هـ - 17 أغسطس 2017م
http://www.aleqt.com/2017/08/14/article_1236941.html

أبلغ "الاقتصادية" مسؤول في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن عدد المسجلين في برنامج حساب المواطن، الذين لم يقوموا بإكمال بياناتهم تجاوز 500ألف مسجل، في حين بلغ عدد مَن قاموا بإكمال بياناتهم أكثر من 12.2 مليون مسجل، مؤكدا أن خمسة آلاف شخص يقومون بالتسجيل في البرنامج يوميا.

ويهدف برنامج حساب المواطن الذي أطلق مطلع شباط (فبراير) من العام الجاري، إلى حماية الأسر السعودية من الأثر المباشر وغير المباشر المتوقع من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة، وقد تتسبّب في عبء إضافي على بعض فئات المجتمع، إضافة إلى إعادة توجيه المنافع الحكومية للفئات المستحقة لها بالشكل الذي يؤدي إلى تشجيع الاستهلاك الرشيد، ويضمن توجيه الدعم بشكل عادل للفئات المستحقة المختلفة، حيث سيتم توفير الدعم كبدل نقدي يحول مباشرة للمستفيدين المستحقين.

وستتم إعادة توزيع الدعم إلى مستحقيه الفعليين من خلال صرف بدلات نقدية للأسر المؤهلة عبر التحويل المصرفي وتشجيع وتحفيز المواطنين والأسر على الاستهلاك الرشيد لمنتجات الطاقة والمياه.

ورفعت الوزارة آليات وسياسات برنامج حساب المواطن إلى المقام السامي، مطلع أيار (مايو) الماضي، بغية اعتمادها، معتبرة مرحلة إقرار السياسات وآليات البرنامج إحدى أهم المراحل التي يمر بها البرنامج، وثاني مرحلة بعد مرحلة جمع المعلومات والبيانات، من خلال عملية التسجيل في بوابة البرنامج، فضلا عن برنامج الدعم.

وبحسب الوزارة، فإن عدد الأسر المسجلة بلغ أكثر من 3.5 مليون أسرة، لافتة إلى أن هناك 227 ألفاً من المسجلين بحاجة إلى تقديم مستندات إضافية لإثبات استحقاقهم للدعم .

# رسالة إلى وزارة العمل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 25 ذو القعدة 1438هـ - 17 أغسطس 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1565466

## خالد الوابل

مختصر الرسالة يا وزارة العمل: ليكن لكم التفاتة إلى ما يسمى آوت سورسنج«outsourcing» ، الكل يستغرب غياب نشاط وزارة العمل في تحقيق السعودة في الشركات الكبرى شبه الحكومية، وأعني بشبه الحكومية التي تملك فيها الدولة حصة من رأس مالها وكذلك الشركات المساهمة.

وأعود وأكرر أنه من واجب وزارة العمل النظر إلى سعودة الكيف لا سعودة الكم.

لأن هذه الشركات تقدم رواتب عالية ومميزات مجزية، فلم لا يكون التركيز عليها.

وأن لا يكون هم هذه الشركات فقط الربح المادي، إذ لا بد أن تكون شريكا في التنمية البشرية والخدمة الاجتماعية.

وقد يقول قائل إن هذه الشركات قد حققت السعودة لهذا لا حاجة للوزارة بتتبع نشاطاتها.

هذا صحيح على الورق ولكن الواقع مختلف جداً، والسبب هو آوت سورسنج.«outsourcing»

وآوت سورسنج هو ما يعرف بالتعهيد وهو أحد أساليب التوظيف الحديثة نسبياً غير المباشرة تلجأ إليها الشركات الكبرى لتأمين احتياجاتها من الموارد البشرية المؤقتة عبر متعهد أو طرف ثالث وعادة ما تكون «شركة أخرى مستقلة.«

وكما ذكر الزميل غسان بادكوك في مقال قديم له يحذر من آوت سورسنج، فهذا النوع من التوظيف استخدمته شركاتنا الكبرى في القطاع الخاص مع الأسف للالتفاف على قضية «السعودة.«

حيث لا يتم احتساب هذه العمالة ضمن موظفي الشركة ولهذا تكون نسبة السعودة عالية «دفترياً»، أما الواقع فمعظم الأعمال تُدار من قبل وافدين. وهذه من أسباب الاستغناء عن المواطن.

وتطور الأمر ببعض الشركات الكبرى أن تنشئ مراكز خدمات عملاء خارج المملكة لخدمة عملائها داخل المملكة!!

وقد لا يقل آوت سورسنج في خطورته عن التستر التجاري لأنه بالفعل هو تستر لمحاربة السعودة تلجأ إليه هذه الشركات دون أي اعتبار لمسؤولياتها الوطنية في التنمية البشرية.

لهذا محاربته أو أقلها الحد من ظاهرته يجب أن تكون من أولويات الوزارة.

وللتأكيد فالشباب السعودي في معظمه أكثر تأهيلاً وكفاءة مقارنةً بالوافد الذي يعمل في آوت سورسنج. وحتى وإن توظف المواطن فهي عقود مؤقتة ليس لها طابع الاستقرار والاستمرار ويسهل التخلص منه بإنهاء خدماته وفصله.

وزاد الطين بلة المادة 77 من نظام العمل!!

يا وزارة العمل لا بد من الالتفات إلى هذه الشركات بدلاً من التركيز على المؤسسات الفردية لأن هذه الشركات الأكثر قدرة على استيعاب أعداد أكبر وتقديم برامج التطوير والتدريب لموظفيها. وهو ما لا تستطيع المؤسسات الفردية تقديمه.

الأمر الآخر وهو خطورة هذا النوع من التوظيف «آوت سورسنج» ليس فقط على محاربة البطالة وإنما يتعداها إلى إسناد وظائف حساسة وذات طابع أمن وطني إلى عمالة وافدة كقطاع أمن المعلومات أو قواعد بيانات العملاء في البنوك وشركات الاتصالات وغيرها.

وللاستزادة أنصح المسؤولين في وزارة العمل بإعادة قراءة مقال الزميل غسان بادكوك على هذا الرابط
http://www.okaz.com.sa/article/797321

تغريدة:

«إذا ادعى الفاسد الفضيلة فجأة... فراقبه جيدا».... مازارين

# الشورى وتعطيل الملفات المهمة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 25 ذو القعدة 1438هـ - 17 أغسطس 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1565462

## حمود أبو طالب

مع مبادرة النيابة العامة بالتصدي لملف دعاة الفكر المتطرف ونافثي التمييز والتصنيف والعنصرية في المجتمع، وكذلك مبادرة وزارة الإعلام باستدعاء أحدهم وتحويله إلى لجنة مخالفة أنظمة النشر، بدأ التساؤل حول الإطار التشريعي والقانوني الذي يجب أن تتم من خلاله الإجراءات المتعلقة بهذا الشأن من حيث الصيغة القانونية للاتهام ونوع ودرجات العقوبات المترتبة عليه في حال ثبوت الإدانة، وهنا بدأت الأنظار تتجه نحو مجلس الشورى باعتباره المسؤول عن اقتراح وسن الأنظمة بحكم ما يدخل في صلاحياته أو ما يتطلب رفعه إلى الجهات الأعلى للموافقة عليه، ولكن:

يبدو أن الأمل ليس كبيراً في مجلس الشورى إزاء الملفات المهمة المرتبطة بسلامة ووحدة ووئام المجتمع وحماية الوطن من معاول الهدم التي تحاول إحداث الشروخ في جسده وإثارة الفتنة بين مكوناته، وهذا القول ليس اتهاماً جزافياً وإنما استنتاج أدى إليه تعاطي المجلس مع بعض هذه الملفات. على سبيل المثال وكما نشرت «عكاظ» قبل يومين فإن مقترح نظام حماية الوحدة الوطنية الذي تم تقديمه للمجلس قبل سنوات تم تعطيله ووضعه في أدراج التجاهل رغم موضوعيته وأهميته البالغة وصياغته الجيدة وحاجتنا الماسة له في هذه المرحلة الحساسة بالذات، وما سمعناه من تبريرات غير معلنة لكنها منقولة عن المعارضين له لا تبشر بخير مع وجود فكر كهذا داخل المجلس.

وقبل 18 شهر تقريبا تقدم 12 عضوا بمشروع «نظام مكافحة التمييز وبث الكراهية» لكنه ما زال إلى الآن تحت الدراسة، فأي دراسة هذه التي تستمر عاماً ونصف لمشروع بهذه الأهمية؟

نعرف أن آراء أعضاء المجلس حيال المواضيع المقترحة هي محصلة ثقافة وفكر وقناعات، والمنطق يفرض استيعابها وتفهمها حتى في حالة الاختلاف معها، لكن هذا مقبول في أمور وغير مقبول في أخرى، إذ لا يمكن استيعاب رفض عضو لمشروع يتعلق بأمن الوطن وحمايته وسلامته من الأخطار التي تهدده، ومثل هذه الملفات لا يجب تركها عرضةً للأهواء والتكتلات والانحيازات والترضيات. وبالتالي على المجلس أن يستشعر هذا الأمر بمسؤولية وطنية خالصة ترتفع فوق التحزبات والتصفيات الفكرية التي تستهوي البعض.

# كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس
25 ذو القعدة 1438هـ - 17 أغسطس 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/23491954

المصدر: جريدة الوطن الخميس
25 ذو القعدة 1438هـ - 17 أغسطس 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8054